

هذا وضع البنوك الاماراتية وأبرز المخاطر التي تواجه S-P



حددت وكالة ستاندرد أند بورز "إس أند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية" مخاطر القطاع المصرفي الإماراتي ضمن مجموعة 5، وذلك على مقياس مكون من 1 إلى 10، حيث يمثل 1 أدنى مستوى للمخاطر

وقالت الوكالة، في تقرير اطلعت العربية نت عليه، إن العوامل الرئيسية لوصولها لهذا التقييم تتمثل في ثلاث نقاط قوة وهي ارتفاع مستويات الدخل وقوة الوضع المالي والخارجي، وتمتعها باقتصاد أكثر تنوع نسبيا من نظيراتها الخليجية، ووضعها التمويلي الذي يغلب عليه الودائع الأساسية المستقرة

وحددت الوكالة ثلاث نقاط ضعف تمثلت بزيادة الخسائر الائتمانية نتيجة لتراجع الظروف الاقتصادية، بالإضافة إلى التنافسية العالية في الأسعار بسبب العدد الكبير من البنوك في القطاع المصرفي الإماراتي، والتركييزات العالية على قطاعات وعملاء محددين

وقالت الوكالة في التقرير إن الانخفاض الحالي الحاد في أسعار النفط وتراجع النشاط الاقتصادي نتيجة للإجراءات المتخذة لاحتواء وباء كوفيد-19 سيؤديان إلى ارتفاع حجم القروض المتعثرة وتكلفة المخاطر لدى البنوك في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الـ 12 إلى 24 شهرا القادمة

وبالرغم من أن البنوك الإماراتية تعمل بمقاييس ربحية قوية، إلا أن توجه البنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي نحو موقف أكثر تكيفا سيكون له آثار سلبية على هوامش البنوك الإماراتية. بالإضافة إلى ذلك، نتوقع ارتفاع الخسائر الائتمانية خلال الفترة الممتدة ما بين 2020-2021، مما سيؤدي إلى تراجع الربحية في القطاع

وترى الوكالة بأن هناك بعض المخاطر المحتملة لخفض الاعتراف والإفصاح عن الأصول المتعثرة. تمثل ودائع القطاع العام والودائع الحكومية أكثر من 25% من الودائع المقيمة. وتتوقع الوكالة بأن تقوم هذه الكيانات بسحب جزء من ودائعها من النظام المصرفي في العام 2020. مع ذلك، لا ترى الوكالة أي ضغوط مباشرة على السيولة في النظام المصرفي بفضل التدابير الاستباقية التي اتخذها المصرف المركزي لدعم السيولة في النظام المصرفي، بما في ذلك خطة الدعم الاقتصادي الموجهة، وخفض الهوامش المخصصة لحماية رأس المال، وخفض هوامش السيولة لدى البنوك